



أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح
دراسة حالة: المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

The Impact of Applying fair value accounting on Earnings' Quality
A case study of listed companies on the Algerian Stock Exchange

رفيق يوسف¹ ، حنان دريد²

¹ جامعة العربي التبسي - تبسة، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ، yousfi.rafik@univ-tebessa.dz
² جامعة العربي التبسي - تبسة، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ، hanane.drid@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/06 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/12/13 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/02

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018 ، وتمت الدراسة التطبيقية من خلال مقارنة جودة لمؤسسة صيدال مع وثلاثة مؤسسة أخرى لا تطبق القيمة العادلة، بالإضافة إلى مقارنة جودة الأرباح لمؤسسة صيدال قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة، حيث تم التعبير على جودة الأرباح باستخدام إستمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق القيمة العادلة وجودة الأرباح، مما يدل على أن تطبيق القيمة العادلة في ظل غياب السوق النشطة قد يؤدي إلى التلاعب بالأرباح.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، جودة الأرباح، إستمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية.

تصنيف JEL: L 25 ، M40 .

Abstract

This study aims to examine the effects of the implementation of fair value on earnings quality of the listed companies on Algiers Stock Exchange for the period from 2010 to 2018. The empirical study comparing the earnings quality between the industrial group "Saidal" and three other companies in which fair value is not applied, the study compares also the earnings quality of group Saidal before and after fair value is applied, the earnings quality was expressed using earning persistence and predictability.

The study found the existence of an inverse relationship between the application of the fair value and the earnings quality, which indicates that the application of fair value in the absence of an active market may lead to profit manipulation.

Keywords: fair value, earnings quality, earning persistence, predictability.

JEL classification: L 25, M40.

*رفيق يوسف yousfi.rafik@univ-tebessa.dz

المقدمة:

تزايد الإهتمام بموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة وأصبح من الموضوعات التي تحضي باهتمام كبيراً سواء على مستوى الفكر المحاسبي أو الممارسة العملية خصوصاً وأن من أهم أهداف تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لمقاييس القيمة العادلة هو زيادة مصداقية التقارير المالية من خلال تطبيق معايير عالية الجودة في مجال القياس والإفصاح، ورغم أن المؤسسة الإقتصادية الجزائرية تقوم بإعداد القوائم المالية وفق ما تقتضيه معايير الإبلاغ المالية الدولية، إلا أن هذه المعايير تعطي مرونة واسعة في الاختيار من بين البدائل المرتبطة بالقياس المحاسبي، وكون الجزائر دولة ناشئة تجد المؤسسة الإقتصادية صعوبات كبيرة في قياس القيمة العادلة بحياد واستقلالية، بعيداً عن تدخل الإدارة ومحاولة إدارة الأرباح.

تعتمد العديد من قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل كبير على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة، حيث يركزون بالأخص على معلومات الأرباح فتختلف بذلك قراراتهم تبعاً للجهة التي ينظرون بها إلى الأرباح وتبعاً للهدف المرجو من القرار، فالمساهمون ينظرون إلى الأرباح كمؤشر يقيس أداء المديرين والمكافآت التي تمنح لهم، أما المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون يعتمدون على الربح للتنبؤ بالأرباح المستقبلية لتقييم استثماراتهم، غير أن النظر إلى رقم الربح المحاسبي دون النظر إلى جودة هذه الأرباح والعوامل المؤثرة في جودة الأرباح يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة وغير عقلانية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- استعراض الإطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة ومتطلبات تطبيقها؛
- إبراز مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية المدرجة بالبورصة لمحاسبة القيمة العادلة؛
- قياس جودة أرباح المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؛
- إبراز العلاقة الموجودة بين القيمة العادلة وجودة أرباح المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

مشكلة الدراسة

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مدى تأثير تطبيق القيمة العادلة في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية على جودة الأرباح؟.

فرضية البحث:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية التالية: يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة إيجابياً على جودة الأرباح المحاسبية.

منهجية الدراسة:

من أجل إعداد الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فتم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

1. الإطار النظري للدراسة:

تحظى مشكلة القياس المحاسبية بأهمية بالغة في الفكر المحاسبي والمالي لما لها من أثر على جودة القوائم المالية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات لمتخذي القرار في المؤسسة، سواء لأغراض تقييم الأداء أو لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية ويعتبر الربح المحاسبي من أهم بنود هذه القوائم ومؤشر للحكم على مدى فاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة، إذ يستخدم الربح الحالي للتنبؤ بالربح المستقبلي، كما يعتبر الربح المحقق موجه لمختلف القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يلعب دور هاماً سواء على مستوى المؤسسة أو خارجها.

1.1 القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:

يعتبر الهدف الأساسي من إعداد وعرض القوائم المالية توفير معلومات مالية ملائمة لتلبية إحتياجات مستخدميها، إذ تعد هذه المعلومات المحاسبية أحد أهم المصادر التي يعتمد عليها المستثمرون للحكم على مدى قدرة الكيان على توليد تدفقات نقدية مستقبلية،

وتختلف هذه المعلومات المحاسبية باختلاف أسس القياس المستخدمة، ورغم المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أن عدم قدرتها على الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للنقد أدى إلى تنامي الاتجاه نحو تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والاعتراف في القوائم المالية.

1.1.1 تطور مفهوم القيمة العادلة:

ظهر مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في معايير المحاسبة الدولية سنة 1982، إلا أن الإهتمام به أخذ منحى متصاعداً بداية من سنة 1998 مع صدور المعيار SFAS 107 (Statement Of Financial Accounting Standards) عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB Accounting Standards Board Financial) والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، ومع بداية تطبيق هذا المعيار ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية جميع الوحدات الاقتصادية بنشر القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية التي تمتلكها في الملاحق، ثم صدر بعدها المعيار SFAS 115 الذي ألزم الوحدات الاقتصادية بإدراج القيمة العادلة لبعض الأوراق التجارية القابلة للتداول ضمن القوائم المالية، والمعيار SFAS 119 الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية، ثم المعيار SFAS 133 الذي إهتم باستخدام القيمة العادلة عند إدراج الأدوات المالية المشتقة كأصول أو إلتزامات ضمن القوائم المالية والمعيار SFAS 159 الذي تم خلاله تعديل المعيار SFAS 115 والتوسع في استخدام القيمة العادلة. (العاني، 2014)

انضمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) IASC والتي حل محلها لاحقاً مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) IASB إلى هذا الإتجاه، ففي سنة 1999 أصدرت معيار المحاسبة الدولي (International Accounting Standards) IAS 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس والذي يتطلب إدراج الأدوات المالية ومشتقاتها بالقيمة العادلة والذي تم تعديله سنة 2003 وبالإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المعيار IAS 32 الأدوات المالية العرض ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (International financial reporting standards) IFRS 7 الأدوات المالية الإفصاح، ظهر مفهوم القيمة العادلة في الكثير من المعايير الأخرى إلا أن معظمها تعامل مع القيمة العادلة كنموذج لإعادة التقييم، وفي سنة 2011 صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 الغرض منه تحديد آليات لتقدير القيمة العادلة والحد من التناقضات التي عرفها مفهوم القيمة العادلة التي أتت بها مختلف معايير المحاسبة الدولية، حيث قام المعيار IFRS 13 بتوحيد جميع التوجهات المتعلقة بقياس القيمة العادلة في معيار واحد. (Tkachuk، 2019)

ويعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 ثمرة جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لوضع مبادئ مشتركة للتقييم وفق القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 فيما يلي: (إبراهيم، 2014)

- الحد من التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق القيمة العادلة من خلال وضع متطلبات موحدة لجميع تقديرات القيمة العادلة؛
- توصيل هدف التقييم بشكل أكثر وضوح من خلال توضيح تعريف القيمة العادلة؛
- تحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة وزيادة التوافق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

2.1.1 مفهوم القيمة العادلة:

حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية التي أصدرتها IAS39، IAS40، IAS38، IAS32، IAS30، IAS41، IAS40 بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو تسديد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت، أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB فعرف القيمة العادلة من خلال الفقرة الخامسة من المعيار SFAS 107 بأنها القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع القسري أو حالات التصفية. (العبادي، 2010)

كما عرفت مصالحة الإيرادات الداخلية الأمريكية بأنها السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع، حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا الثاني مكره على البيع، وأن يكون لدى الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة. (حماد، 2003)

أما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 فعرف القيمة العادلة بأنها " السعر الذي سيتم إستلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل إلتزام في معاملة عادية بين المتدخلين في السوق بتاريخ التقييم ". (IFRS13, 2012, PARA 09)

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الذي جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 هو نسخة طبق الأصل عن النسخة الأمريكية التي نص عليها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في المعيار SFAS 157 حيث عرف القيمة العادلة بأنها " السعر الذي سيتم إستلامه لبيع أصل أو تحويل إلزام في معاملة منظمة بين المتدخلين في السوق في تاريخ القياس ". (SFAS157, 2006, PARA 05)

مما سبق يمكننا القول أن جميع التعريفات السابقة أجمعت على افتراض حدوث عملية تنازل بين طرفين (بائع ومشتري) لأصل أو إلزام، مقابل دفع أو إستلام مبلغ محدد في تاريخ معين، كما لاحظنا أن هناك تعاون بين جميع الهيئات المحاسبية الدولية لوضع معيار للتعامل مع القيمة العادلة يحظى بصفة القبول العام، وعلى العموم لا توجد سوى فروقات هامشية بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 ونظيره الأمريكي.

ومن خلال مفهوم القيمة العادلة الذي جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 يمكن إستنتاج العناصر الرئيسية للقيمة العادلة وهي: (IFRS13, 2012, PARA 11-36)

■ **الأصل أو الإلتزام:** وفق الفقرة 11 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 فإن قياس القيمة العادلة يتعلق بأصل أو إلزام محدد، لذلك عند قياس القيمة العادلة يجب على الكيان أن يأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام إذا كان ذلك ما سيفعله المتدخلون في السوق لتحديد سعر الأصل أو الإلتزام عند تاريخ التقييم، وتتضمن هذه الخصائص مايلي:

– حالة الأصل وموقعه؛

– القيود أن وجدة على بيع الأصل أو إستخدامه.

ويختلف أثر أحد هذه الخصائص باختلاف الطريقة التي سوف يأخذ بها المتدخلون في السوق الخاصية بعين الإعتبار، ويمكن أن يكون هذا الأصل أو الإلتزام المراد تقييمه بالقيمة العادلة، أصلاً أو إلزاماً مستقلاً (أداة مالية أو أصل غير مالي) كما يمكن أن يكون مجموعة أصول أو إلزامات (مؤسسة أو وحدة لتوليد النقد).

■ **المعاملة:** وفق الفقرة 15 من معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 يستند قياس القيمة العادلة على إفتراض أن الأصل أو الإلتزام يتم مبادلتها في معاملة عادية بين متدخلين في سوق لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام، كما يفترض أن المعاملة المتعلقة ببيع الأصل أو تسوية الإلتزام تتم في السوق الرئيسية للأصول والإلتزامات أو في السوق الأكثر نفعاً في حالة عدم وجوده، ولا تتطلب تحديد السوق الرئيسي أو السوق الأكثر نفعاً قيام الكيان ببحث شامل لجميع الأسواق بل يجب الأخذ بعين الإعتبار جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول.

وعلى الرغم من أن الكيان يكون قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسي، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون لها القدرة على بيع الأصل أو تحويل الإلتزام في تاريخ التقييم من أجل قياس القيمة العادلة على أساس القيمة السوقية، وحتى في حالة عدم وجود سوق يمكن الإعتماد على المعلومات المتعلقة بسعر بيع الأصول أو سعر تحويل أحد الإلتزامات بتاريخ التقييم.

■ **المتدخلون في السوق:** يقوم الكيان بقياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المتدخلون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، وذلك على أساس أن المتدخلون في السوق يتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية، كما أن قياس القيمة العادلة يتم في معاملة عادية بين المتدخلين في السوق، أي لا يتم تقديره من وجهة نظر متدخل معين بل من وجهة النظر المقبولة عموماً في السوق.

وحسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 المتدخلين في السوق هم المشتريين والبائعين الذين يستوفون الشروط التالية: (Decroix, 2015, p. 12)

- الإستقلالية عن بعضهم البعض، أي أنهم لا يكونوا من الأطراف ذوي العلاقة؛
- أن يكون لديهم دراية كاملة وفهم معقول عن الأصل والإلتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتاحة؛
- القدرة على إبرام معاملة متعلقة بالأصل أو الإلتزام؛
- الرغبة في إبرام صفقة متعلقة بالأصل أو الإلتزام، أي أن تكون لديهم الدافع للدخول في الصفقة دون إكراه.

من خصائص المتدخلين في السوق طبقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 أنهم مستقلون عن بعضهم البعض مما يعني أن العملية الإفتراضية تحدث بين المتدخلين في السوق في تاريخ التقييم، وليس بين الكيان والمتدخلين الآخرين في السوق، وهذا يختلف مع معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS157 حيث تنص الفقرة 10 على أن خصائص المتدخلين في السوق الإستقلالية عن الكيان، وسمح المعيار IFRS 13 باستخدام السعر الناتج عن معاملة الأطراف ذوي العلاقة كمداخلات لتقدير القيمة العادلة، شريطة

أن يكون لدى الكيان دليل عن أن المعاملة تمت بناء على شروط السوق، رغم أن هذا الأمر يصعب التحقق منه ويعطي فرصة للتلاعب بالأرباح.

■ **السعر:** ركز معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 في تحديد مفهوم القيمة العادلة على استخدام سعر خروج الأصول أو الخصوم المراد تقييمها، أما KPMG* فيرى أن القيمة العادلة هي سعر البيع للأصل أو سعر التحويل للخصوم، في حين معيار المحاسبة الدولية IAS 39 يعتمد بقدر أكبر على مصطلح إلغاء الإلتزامات في حالة الخصوم. كما تكون المعاملة لبيع أصل أو تحويل إلتزام بتاريخ التقييم إفتراضية حسب مفهوم القيمة العادلة، لأن المعاملة لم تحدث فعلاً، فإذا كان قد تم بيع الأصل أو تحويل الإلتزام فعلاً بتاريخ التقييم، فلن يكون للكيان أي أصل أو إلتزام تحت حيازته كي يقيمه بقيمته العادلة، ورغم أن المعاملة إفتراضية إلا أنه يجب أن تتوفر فيها الشروط الضرورية التي تقضيها عملية التقييم وهي: (Ernst&Young, 2019, p. 39)

- معاملة منظمة في طبيعتها؛
- أن تتم بين المتدخلين في السوق المستقلين والذين تكون لديهم دراية كافية بالأصل أو الإلتزام؛
- أن تتم بتاريخ التقييم.

ولكل هذه المتطلبات أهمية بالغة حيث يتحدد سعر الخروج المقدر بما يتناسب مع القيمة العادلة، فعلى سبيل المثال يقصد بمفهوم المعاملة المنظمة التمييز بين التقييم وفق القيمة العادلة وسعر بيع متعثر أو في حالة تصفية قسرية، كما تفترض المعاملة المنظمة عرض الأصول والخصوم في السوق قبل تاريخ التقييم لفترة عادية تسمح بنشر المعلومات وتسويقها، وهذا يعني أن المعاملة الإفتراضية تتطلب من المتدخلين في السوق أن تكون لديهم معرفة ودراية كافية بهذه الأصول والإلتزامات.

ولا يجب تعديل السعر بالأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملة (العمولات، التكاليف القانونية، الضرائب، تحويل الملكية، ...) بل يجب الإعتراف بهذه التكاليف وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، فتكاليف المعاملة هي التكاليف التي تنتج مباشرة من المعاملة وتكون ضرورية لها لذا لا يجب إدراج هذه التكاليف عند تحديد القيمة العادلة، علماً أن تكاليف المعاملة لا تشمل تكاليف النقل إذا كان مكان تواجد الأصل سمة من سماته (مثل السلع) لذا فإن سعر السوق يجب تعديله حسب التكاليف التي ستكبدها لنقل السلع إلى موقع ذلك السوق.

3.1.1 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

من أجل تحديد أسلوب قياس القيمة العادلة ولتوفير التجانس والقابلية للمقارنة، يستخدم معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي كان موجود ضمن المعيار IFRS 7 والذي تم استخدامه في معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 157، ويصنف التسلسل الهرمي للقيمة العادلة مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات، يعطى هذا التسلسل أولوية أعلى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) وأولوية أدنى للمدخلات غير المرئية (مدخلات المستوى الثالث)، وفي بعض الحالات قد تكون المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام مصنفة بين مستويات مختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة، لذا فإن قياس القيمة العادلة يصنف في ذات المستوى للتسلسل الهرمي حيث المستوى الأدنى للمدخلات التي تكون مؤثرة في القياس.

أعطى المعيار الأولوية لمدخلات التقييم، وليس لأساليب التقييم، حيث أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب القيمة الحالية مثلاً يمكن أن يصنف ضمن المستوى الثاني أو الثالث معتمداً في ذلك على المستوى الذي تصنف فيه المدخلات التي تكون مؤثرة في القياس ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، ويمكن توضيح مستويات مدخلات طرق التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة كما يلي: (Raymond Chabot, 2012)

- **مدخلات المستوى الأول:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) التي يتم تداولها في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم، والتي يمكن للكيان الوصول إليها بتاريخ التقييم، والسوق النشط هو السوق الذي تتم فيه عمليات عن الأصل أو الإلتزام بحجم وتكرار كافا لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر، وعليه فالسعر المعلن في السوق النشط يوفر دليل أكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويجب استخدامه دون تعديل كلما أمكن ذلك.
- **مدخلات المستوى الثاني:** هي تلك المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى الأول، والتي تكون مرئية للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني مايلي:

* KPMG: هي شركة خدمات مهنية متعددة الجنسيات وواحدة من أكبر شركات التدقيق والاستشارة.

- الأسعار المعروضة في الأسواق النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة؛
- الأسعار المعروضة في الأسواق غير النشطة لأصول أو إلتزامات مشابهة أو مماثلة؛
- الأسعار الملحوظة الأخرى للأصول أو الإلتزامات عدا الأسعار المعلنة والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة، المعدل الضمني معدل العائد؛
- مدخلات موثوقة يؤكدتها السوق.

■ **مدخلات المستوى الثالث:** مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة تعتمد على بيانات غير متوفرة أو متاحة في السوق حيث يقوم الكيان من خلال المعلومات المتوفرة لديها وبالاكتفاء على طبيعة الأصل أو الإلتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة، ويتم استخدام مدخلات المستوى الثالث في حالة عدم توفر مدخلات معلنة في السوق أو في الحالة التي يكون فيها سوق الأصل أو الإلتزام أقل نشاط، وعلى العموم يجب أن تعكس مدخلات هذا المستوى، الافتراضات التي سيستخدمها المتدخلون في السوق عند تقييم الأصل أو الإلتزام بالقيمة العادلة.

4.1.1 تقنيات قياس القيمة العادلة:

هناك ثلاثة طرق لتقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة وهي: (Mazars, 2012, p. 18)

- **منهج السوق:** يستخدم منهج السوق الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة، الأخيرة التي تمت في السوق لأصول أو إلتزامات أو مجموعة أصول أو إلتزامات مماثلة، ويشمل مدخل السوق استخدام مصفوفة التسعيرة Matrix Pricing والتي تستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض الأنواع من الأدوات المالية مثل سندات الدين؛
- **منهج التكلفة:** يعكس منهج التكلفة المبلغ المطلوب حالياً للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم (تكلفة الإستهبال)، فمن وجهة نظر البائع فإن السعر الذي سيتم إستهلاله للأصل يعتمد على التكلفة التي يتحملها المشتري في السوق لإقتناء أو إنشاء أصل بديل ذي فائدة قابلة للمقارنة وذلك لأن المشتري لن يدفع أكثر للحصول على الأصل مقارنة بالمبلغ الذي يمكن إستهبال الخدمة به، وعادة ما يستخدم مدخل التكلفة لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة مثل المعدات والمصانع، مع الأخذ بعين الإعتبار معدل التقادم. (IFRS13, 2012, p. 115)
- **منهج الدخل:** يقوم منهج الدخل بتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية، الدخل والنفقات) إلى قيمة حالية واحدة (أي مخصومة)، وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه القيم المستقبلية، ويتضمن منهج الدخل أساليب التقييم التالية:
 - أسلوب القيمة الحالية؛
 - نماذج تسعير الخيارات؛
 - طريقة فائض الأرباح السنوية.

وباستثناء منهج السوق تعتمد المناهج الأخرى عند تحديد القيمة العادلة في السوق غير النشط على التقديرات ولذلك يستلزم ممن يقوم بالتقدير النزاهة، والعدالة وعدم التحيز، وفي الغالب يخشى عليها من الذاتية والابتعاد عن الموضوعية، وفي بعض الحالات قد لا يكون مناسب استخدام أسلوب واحد للتقييم.

5.1.1 مزايا استخدام القيمة العادلة:

تبرز أهمية استخدام القيمة العادلة فيمايلي: (Despoina Markou, 2013, pp. 25-27)

- من مزايا استخدام القيمة العادلة هي أن محاسبة القيمة العادلة تقدم معلومات عن الأصول والإلتزامات تعكس الواقع الإقتصادي الحقيقي، كما أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات أكثر مصداقية عن أصول الكيان والإلتزامات ومركزه المالي بتاريخ التقييم، وتمثل حل لمشكلات القياس المحاسبي المعتمد على التكلفة التاريخية، لأنه مع مرور الوقت تصبح التكلفة التاريخية غير ذات أهمية لتقييم نتائج الكيان؛
- يؤدي الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والإلتزامات في القوائم المالية إلى توفير معلومات للمساهمين حول قيمة أسهمهم والتعديلات الدورية عليها، كما تمكنهم من العوائد المستقبلية لهذه الأسهم؛
- قد تزيد ديناميكية الأعمال التي تميز بيئة الأعمال المحلية والعالمية من المخاطر المتصلة بنشاط الكيان، لذا فمتخذي القرار ملزمون بالتخطيط الإستراتيجي الشامل الذي يأخذ بعين الإعتبار التحوط، وهذا ما يتطلب آليات جديدة يمكن أن تكون سببا في الإعتماد على القيمة العادلة؛

- إذا تم تطبيق القيمة العادلة للإعتراف بالأصول والإلتزامات في القوائم المالية، فإن واضعي المعايير المحاسبية أمام تحدي كبير يتمثل في المساحة الممنوحة للإدارة لتقدير القيمة العادلة، لذا ينبغي عليهم الموازنة بين الفائدة المرجوة من التقييم وفق القيمة العادلة وتكلفة المخاطر الناتجة عن إستخدامها من قبل الإدارة للتلاعب بالأرباح، وهذا يعتبر أحد الأسباب التي يجادل بها واضعوا المعايير المحاسبية عند دعمهم لمحاسبة القيمة العادلة، كما تشير الدلائل التجريبية إلى أن إعتداد القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية له إرتباط وثيق بعائدات الأسهم؛
- رغم الإنتقادات الموجهة للقيمة العادلة بأنها قد تحتوي أخطاء في التقديرات عند قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المرتبطة أساس بالقيمة الإقتصادية إلا أنه يمكن أن يحدث نفس الشيء مع التقديرات المتعلقة بالقيمة الدفترية التاريخية؛
- القيمة العادلة متقلبة لأن الإختلافات في التوقعات حول التدفقات النقدية المستقبلية تؤدي إلى تغيرات في القيمة العادلة، وبالقدر الذي يتوافق فيه التقلب في القيمة العادلة مع التقلب الإقتصادي تفي القيمة العادلة بأهداف التقارير المالية من خلال توفير معلومات لمستخدميها ذات مصداقية، في توقيتها المناسب تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- يجمع كل من IASB و FASB أن محاسبة القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية تقدم معلومات أكثر فائدة وملائمة مقارنة بالتكلفة التاريخية، لأن القيمة العادلة تعكس المقابل المادي للأداة المالية بدل من تكلفة الصفقة الماضية لذلك القيمة العادلة تعطي معلومات عن القيمة الإستثمارية الحالية للأداة المالية.

2.1 جودة الأرباح المحاسبية:

تعتبر التقارير المالية بمثابة مؤشر للربحية والمصدر الرئيسي للمعلومات المالية في أسواق رأس المال، ويعتبر الربح المحاسبي أهم بند في هذه التقارير، يمكن من خلاله الحكم على فاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة، كما يمثل مؤشر جيد على التدفقات النقدية المستقبلية، كما يعتبر الربح المحقق الموجه لمختلف القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يلعب دور مهم في إتخاذ مختلف القرارات الإستراتيجية كالتمويل والاستثمار والرقابة، سواء على مستوى المؤسسة أو خارجها ويوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح، ولهذا فقد اهتمت العديد من الأطراف بجودة الأرباح لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الإستثمارية.

وعلى الرغم من انتشار مصطلح جودة الأرباح المحاسبية إلا أنه لا يوجد تعريف محدد له ومتفق عليه كما لا توجد طريقة محددة لقياسه، ومع ذلك فإن أي تعريف لجودة الأرباح المحاسبية يجب أن ينبثق من الخصائص الرئيسية المرغوبة في المعلومات المحاسبية المتمثلة بالملائمة والتمثيل الصادق.

1.2.1 مفهوم جودة الأرباح:

عرف مفهوم جودة الأرباح اختلافاً في وجهات النظر، وذلك تبعاً لاختلاف مستخدمي المعلومات المالية واختلاف وجهة نظرهم حول الخصائص التي تجعل الأرباح ذات جودة، فالبعض يستخدم إستمرارية الأرباح كمقياس لجودتها، في حين يرى البعض أن الأرباح تفتقر للجودة إذا كانت تحتوي على بنود غير عادية ويرى واضعي المعايير المحاسبية أن الأرباح ذات الجودة العالية تتحقق عندما تتفق مع القواعد والمعايير والمبادئ المقبولة عموماً، أما الدائنون يرون أن الأرباح ذات الجودة تتحقق عندما تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى تدفقات نقدية.

وعرف (Ohlson and felthem) عام 1995 جودة الأرباح بأنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالإعتماد على المعلومات الحالية، وحسب هذا التعريف تكون الأرباح ذات جودة عالية إذا كانت الأرباح الحالية لها قدرة على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، أما (Sloan, 1996) فيرى أن جودة الأرباح تعني أن استمرار التدفقات النقدية أكبر من استمرار المستحقات المحاسبية، فكلما انخفضت نسبة المستحقات غير العادية من الأرباح المحاسبية كلما زادت جودتها. (حمدان، 2012)

وتعتبر دراسة (Wilson, 1987) من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح، حيث أظهرت هذه الدراسة أن السوق المالي يميز بين التدفقات النقدية عن الأنشطة وبين المستحقات المحاسبية الكلية، فالسوق يعطي للدولار المتأتي من التدفقات النقدية للأنشطة قيمة أكبر من الدولار المتأتي من المستحقات المحاسبية، وبالتالي كلما ارتفع مستوى المستحقات المحاسبية كلما انخفضت جودة الأرباح. (بوسنة، 2018، صفحة 04)

كما عرفت جودة الأرباح المحاسبية بأنها خلو رقم الربح من ممارسات إدارة الأرباح الذي يؤدي بدوره إلى التعبير عن رقم الربح الحقيقي للوحدة الإقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء صورة أوضح لأداء وقيمة الكيان، والذي ينعكس في النهاية على قدرة المستثمرين والدائنين في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، أما (Dechow & Schrand) فقد بين من خلال دراسته

أن البعض يرى أن وجود بنود غير عادلة في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودتها، بينما يرى البعض الآخر أن الأرباح ذات الجودة العالية هي الأرباح التي يتم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق والمبادئ المتعارف عليها، كما يرى الدانون أن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة (علي، 2018).

مما سبق يمكن القول أن من الصعوبة بما كان وضع أو بناء مفهوم شامل ومحدد لجودة الأرباح، نظراً لاختلاف الزوايا والمنطلقات التي يعتمد عليها الباحثين فمنهم من يعتمد على إستمرارية الأرباح وديمومتها ومنهم من يعتمد على قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، بينما يعتمد آخرون على خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن هناك إجماع على الإعتماد على خصائص الأرباح لإعطاء مفهوم لها.

2.2.1 أهمية جودة الأرباح:

تكتسي جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح المحاسبية ذاتها، ويمكن تلخيص أهمية جودة الأرباح المحاسبية في النقاط الآتية: (العلقة، 2017)

- تعد جودة الأرباح بمثابة مؤشر للأداء، كما يستخدم الربح في تسعيرة الأوراق المالية وتقييم العائد المتوقع من خلال توقع الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية من قبل المتعاملين في السوق المالية؛
- تعتبر جودة الأرباح دليل على الملاءة المالية للوحدة الاقتصادية وسيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، لذا يستخدم الدانون جودة الأرباح المحاسبية لإتخاذ قراراتهم في منح القروض والائتمان إلى الوحدة الاقتصادية، إلا أن الإعتماد على الربح فقط قد يضلل المقرضون ويدفعهم بشكل خاطئ إلى الإستمرار في الإقراض؛
- تعطي جودة الأرباح مؤشر كبير بقدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح واستمرار التوزيعات ومقدار هذه التوزيعات، لذا يعتمد المستثمرون على جودة الأرباح كمؤشر جيد على الأرباح المستقبلية عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية؛
- تؤدي الأرباح ذات الجودة المنخفضة إلى توزيع غير صحيح وغير مقصود للثروة، إذ أنها قد تقود إلى تحويل الموارد الاقتصادية من مشاريع مربحة وقادرة على تنمية الموارد إلى مشاريع خاسرة وغير قادرة على الإحتفاظ بالموارد، وبالتالي لا تكون لها مساهمة في خدمة المجتمع؛
- يمكن استخدام جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية، وهناك العديد من الأدلة التجريبية التي أثبتت وجود علاقة موجبة بين جودة الأرباح ونوعية النظام المحاسبي المطبق.

3.2.1 طرق قياس جودة الأرباح:

تختلف الطرق التي يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، باختلاف وجهات النظر حول مفهومها، إلا أن أغلب الباحثين في هذا المجال يجمعون على أربعة مداخل لقياس جودة الأرباح وهي:

أ. إستمرارية الأرباح:

يعتبر مؤشر إستمرارية الأرباح الحالية من المؤشرات المحاسبية الأكثر إستخداماً للتعبير عن جودة الأرباح، وتشير إستمرارية الأرباح إلى احتمال تكرار الأرباح في المستقبل، وطور (Kormendi & Lipe) نموذج لاختبار ديمومة الأرباح سنة 1987، بالإعتماد على معادلة الإنحدار للأرباح الصافية المرجحة عن طريق قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول، وفق العلاقة التالية: (Bita Mashayekhi, 2010, p. 83)

$$\frac{E_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{E_{i,t-1}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: $E_{i,t}$ صافي ربح المؤسسة i خلال الفترة الحالية t

$A_{i,t-1}$ مجموع أصول المؤسسة i في بداية الفترة t

α_0 ثابت معادلة الإنحدار

α_1 مؤشر إستمرارية الأرباح

$\varepsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي

ويتم تقدير معادلات الإنحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى، فإذا كانت α_1 قريبة أو أكبر من (1) يشير هذا إلى إستمرارية عالية للأرباح، أما إذا كانت القيمة قريبة من (0) فهذا يشير إلى إستمرارية ضعيفة للأرباح.

ب. القدرة التنبؤية للأرباح:

قدم (Lipe) سنة 1990 مقياس لتقييم مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ يقوم على أساس التباين في الأرباح، فارتفاع التباين في الأرباح المحاسبية يؤدي إلى انخفاض قدرتها على التنبؤ، ويتم قياس قدرة الأرباح على التنبؤ باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ المقدر لنموذج إستمرارية الأرباح، وفق العلاقة التالية: (Bita Mashayekhi, 2010, p. 84)

$$PRED_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(\varepsilon_{i,t})}$$

حيث أن: $PRED_{i,t}$ مؤشر قدرة الأرباح على التنبؤ
 $\sigma^2(\varepsilon_{i,t})$ تباين الخطأ العشوائي المقدر للمؤسسة i خلال الفترة t
 وارتفاع المؤشر $PRED_{i,t}$ يدل على انخفاض القدرة التنبؤية بالأرباح وبالتالي انخفاض جودتها

ج. جودة المستحقات:

تعتبر جودة المستحقات من أهم مؤشرات قياس جودة الأرباح، فالمؤسسات التي تتضمن أرباحها مستويات عالية من المستحقات تتميز أرباحها بجودة أقل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وهناك عدة نماذج لقياس جودة الأرباح من خلال جودة المستحقات، أهمها نموذج (Dechow and Dichev) لسنة 2002 الذي يركز على المستحقات قصيرة الأجل، ويجعل التغير في رأس المال العامل للمؤسسة عنصر متأثر بالتدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة في الفترة السابقة، الحالية والمستقبلية، والجزء غير المفسر من النموذج هو مقياس عكسي لجودة الأرباح، ويمكن توضيح نموذج (Dechow and Dichev) في المعادلة التالية : (بوسنة، 2018، صفحة 38)

$$\frac{\Delta WC_{i,t}}{A_{i,t}} = \alpha_0 \left(\frac{1}{A_{i,t}} \right) + \alpha_1 \left(\frac{CFO_{i,t-1}}{A_{i,t}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{CFO_{i,t}}{A_{i,t}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{CFO_{i,t+1}}{A_{i,t}} \right) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: $\Delta WC_{i,t}$ التغير في رأس المال العامل
 $CFO_{i,t-1}$ التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة i خلال الفترة الحالية t
 $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ معدلات نموذج الانحدار
 $A_{i,t}$ مجموع أصول المؤسسة i في بداية الفترة t

يمكن التعبير عن جودة المستحقات من خلال الانحراف المعياري للخطأ العشوائي المقدر: $AQ = \sigma(\varepsilon_{i,t})$

د. إدارة الأرباح:

رغم أن الربح المحاسبي يعد أكثر مقاييس الأداء أهمية إلا أن الإدارة قد تلجأ إلى التأثير المتعمد على الأرباح، قصد الوصول إلى الربح الذي يحقق مصالحها، يطلق على هذه الظاهرة في الفكر المحاسبي إدارة الأرباح، وركزت أغلبية الدراسات التي تناولت سلوك إدارة الأرباح على استخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية للتأثير على رقم الربح، حيث تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية وهي المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية ومستحقات اختيارية تخضع للتقدير الشخصي للإدارة، هذا الجزء من المستحقات المحاسبية يعبر عن إدارة الأرباح، وهناك العديد من النماذج لقياس المستحقات الاختيارية أهمها نموذج (Dechow et al) سنة 1995، الذي طور نموذج (Jones) واقترح العلاقة التالية: (حمدان، 2012، صفحة 273)

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: $TACC_{i,t}$ المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال الفترة t
 $\Delta REV_{i,t}$ التغير في إيرادات المؤسسة i بين السنتين t و t-1
 $\Delta REC_{i,t}$ التغير في إيرادات المؤسسة i بين السنتين t و t-1
 $PPE_{i,t}$ إجمالي الممتلكات، الآلات والمعدات للمؤسسة i خلال الفترة t
 أما المستحقات العادية (غير الاختيارية) يتم استخراجها من العلاقة السابقة، كمايلي:

$$NACC_{i,t} = \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 (PPE_{i,t})$$

وبعد تحديد المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية يتم حساب المستحقات الاختيارية وهي الناتجة عن إتباع إدارة الأرباح،
 من خلال العلاقة التالية:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

2. الدراسة التطبيقية:

تعد القوائم المالية أحد أهم مصادر المعلومات التي تستعمل من قبل المستثمرين والمقرضين والأطراف الأخرى لإتخاذ قراراتهم، ومن هذه المعلومات الأرباح التي تسعى إلى قياس مدى جودتها، ونظرا لكون جودة الأرباح ذو مفهوم متعدد فإن اختبار مقياس الجودة تعتمد على مشكلة البحث المطروحة ومدى توفر البيانات لتطبيق المقياس، وطبقا لمشكلة البحث شملت الدراسة المالية المؤسسات الستة المدرجة في بورصة الجزائر (bourse d'alger, 2020) وتم استبعاد شركتين بسبب عدم نشر القوائم المالية لفترة الدراسة 2010-2018، وبعد الإطلاع على هذه القوائم المالية تبين أن مؤسسة وحيدة تطبق محاسبة القيمة العادلة منذ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 هي مؤسسة صيدال وعليه سيتم استعمال المقاييس التالية لقياس جودة الأرباح والتي تم ذكرها في الجانب النظري:

- استمرارية الأرباح: يتم استعمال مقياس استمرارية الأرباح لأهمية هذه الخاصية في اتخاذ القرارات الإستثمارية؛
- القدرة التنبؤية: حيث ان القدرة التنبؤية للأرباح تؤثر في اتخاذ القرار عن طريق بناء توقعات حول الأرباح المستقبلية التي تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ولقياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى جزئين:

1.2 جودة الأرباح لمؤسسة صيدال:

تعد مؤسسة صيدال المؤسسة الوحيد من بين المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر التي طبقت محاسبة القيمة العادلة منذ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، لذا قمنا بالإعتماد على القوائم المالية بقياس جودة أرباحها قبل وبعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكانت النتائج كمايلي:

1.1.2 قياس جودة أرباح مؤسسة صيدال للفترة 2002-2009:

بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة صيدال للسنوات 2002-2009 قمنا باستخراج صافي الربح وإجمالي الأصول وهذا لاستنتاج معادلة الإنحدار للأرباح الصافية المرجحة عن طريق قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول، وفق العلاقة التالية:

$$X_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 X_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: $X_{i,t}$ يساوي صافي الربح للسنة t مقسوم على إجمالي الأصول للسنة (t-1)

$X_{i,t-1}$ يساوي صافي الربح للسنة (t-1) مقسوم على إجمالي الأصول للسنة (t-1)

جدول 1 (قياس جودة الأرباح لمؤسسة صيدال للفترة 2002-2009)

السنوات	صافي الربح Earn	إجمالي الأصول Asset	$X_{i,t}$	$X_{i,t-1}$
2002	187339237.63	25240845607.61	0.019107557	0.007422067
2003	482290897.00	26146776336.35	0.017448861	0.01844552
2004	456231456.73	28351858747.92	0.015186137	0.016091765
2005	430555200.74	28375259305.56	0.019294408	0.015173613
2006	547483832.56	29696293417.45	0.029368977	0.0184361
2007	872149770.87	32037210013.94	0.041470562	0.027223025
2008	1328601109.76	18674201750.31	0.153785077	0.07114634
2009	2871813551.05	23266427381.00	0.047372633	0.123431651

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المالية

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم التوصل إلى معادلة الإنحدار للأرباح الصافية المرجحة والتي يمكن صياغتها كمايلي:

$$X_{i,t} = 0.020632 + 0.598510X_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

من خلال معادلة الانحدار نلاحظ أن مؤشر إستمرارية الأرباح $\alpha_1 = 0.598510$ أكبر من المتوسط وهو مؤشر مقبول للمؤسسة في هذه الفترة، أما القدرة التنبؤية فيتم تقديرها وفق العلاقة التالية:

$$\sigma^2(\varepsilon_{i,t}) = \frac{SSR}{n-2} = \frac{0.011025}{8-2} = 0.0018375$$

$$PRED_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(\varepsilon_{i,t})} = \sqrt{(0.0018375)} = 0.04286$$

2.1.2 قياس جودة أرباح مؤسسة صيدال للفترة 2018-2010:

بالاعتماد على القوائم المالية للفترة 2018-2010 تم قياس جودة الأرباح لمؤسسة صيدال بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكانت النتائج كمايلي:

جدول 2 (قياس جودة الأرباح لمؤسسة صيدال للفترة 2018-2010)

السنوات	صافي الربح Earn	إجمالي الأصول Asset	$X_{i,t}$	$X_{i,t-1}$
2010	1102191923.00	28251187962.68	0.047556066	0.123909595
2011	2060480315.80	27277970867.73	0.072934289	0.039014003
2012	1965160951.44	30021145494.54	0.07204205	0.075536422
2013	2658147326.76	30099573372.69	0.088542502	0.065459226
2014	1477751553.22	31587704405.93	0.049095432	0.088311794
2015	1143817990.89	34921900820.68	0.036210862	0.046782493
2016	1509161605.06	46390536657.41	0.043215334	0.032753601
2017	1376295647.88	48318944590.23	0.029667595	0.032531669
2018	1174214390.98	39574343961.92	0.024301325	0.028483562

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

وقد تم معادلة الانحدار للأرباح الصافية المرجحة للفترة كمايلي:

$$X_{i,t} = 0.039776 + 0.198166X_{i,t-1} + e_{i,t}$$

أما القدرة التنبؤية للفترة فقد تم وفق العلاقة التالية:

$$\sigma^2(\varepsilon_{i,t}) = \frac{SSR}{n-2} = \frac{0.003469}{9-2} = 0.0004955714$$

$$PRED_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(\varepsilon_{i,t})} = \sqrt{(0.0004955714)} = 0.02226$$

الفترة	2009 - 2002	2018 - 2010
إستمرارية الأرباح	0.598510	0.198166
القدرة التنبؤية	0.04286	0.02226

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر إستمرارية الأرباح خلال الفترة 2018 - 2010 والمقدر ب 0.198166 يعتبر مؤشر ضعيف مما يدل على إستمرارية ضعيفة للأرباح، كما نلاحظ أن هذا المؤشر إنخفض خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة 2009-2002 والمقدر ب 0.598510 ، وهذا يدل على أن جودة الأرباح لمؤسسة صيدال وفق مؤشر إستمرارية الأرباح خلال الفترة 2010-2018 أي بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضعيفة جدا مقارنة مع جودة الأرباح خلال الفترة 2009-2002 قبل تطبيق مؤسسة صيدال لمحاسبة القيمة العادلة، لذا نستنتج أن المبالغة في تحديد القيمة العادلة أثرت سلبا على جودة الأرباح المحاسبية لمؤسسة صيدال، أما بخصوص مؤشر القدرة التنبؤية فكانت منخفضة قليلا خلال الفترة 2018-2010 مقارنة مع الفترة 2009-2002 مما يدل على أن الأرباح خلال الفترة 2009-2002 أي قبل تطبيق محاسبة القيمة العادلة أقل جودة وفق مؤشر القدرة التنبؤية مقارنة بالفترة 2018-2010 بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ويرجع هذا التباين في النتائج بالأساس إلى التباين الكبير في أرباح المؤسسة خلال الفترة 2009-2002 بسبب تطور نشاط المؤسسة ورقم أعمالها، حيث ارتفعت الأرباح من 187339237.63 دج سنة 2002 إلى 2871813551.05 دج سنة 2009 مما أثر على القدرة التنبؤية للأرباح.

وعليه مما سبق يمكننا القول أن تطبيق مؤسسة صيدال لمحاسبة القيمة العادلة أثر سلبا على جودة أرباحها، ولتأكيد هذه النتائج قمنا بمقارنة جودة أرباح مؤسسة صيدال بإعتبارها المؤسسة الوحيدة المدرجة في البورصة التي تطبق محاسبة القيمة العادلة مع جودة أرباح المؤسسات الأخرى المدرجة في البورصة والتي لا تطبق محاسبة القيمة العادلة خلال نفس الفترة.

2.2 جودة أرباح المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر:

يهدف دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح للمؤسسات المدرجة في البورصة قفنا بمقارنة مؤشرات جودة الأرباح لمؤسسة صيدال، بإعتبارها المؤسسة الوحيدة التي طبقت محاسبة القيمة العادلة منذ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 مع مؤشرات الجودة للمؤسسات الثلاثة المدرجة في البورصة وهي مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، مؤسسة أليانس للتأمينات ومؤسسة أن سي أروبية، وبعد استبعاد سنوات الخسائر التي أثبتت أغلب الدراسات أنها تؤدي إلى زيادة درجة التشتت في التوقعات مما يؤدي إلى زيادة أخطاء التنبؤ (زلوم، 2015)، وكانت النتائج كمايلي:

جدول 2 (قياس جودة الأرباح للمؤسسة المدرجة في البورصة للفترة 2010-2018 الوحدة: ألف دج)

البيان	صافي الربح Earn		إجمالي الأصول Asset		إستمرارية الأرباح	القدرة التنبؤية
	الأدنى	الأعلى	الأدنى	الأعلى		
مؤسسة صيدال	1102192	2658147	27277971	48318945	0.198166	0.02226
مؤسسة الأوراسي	112752	738097	8619648	12028027	0.298119	0.01994
مؤسسة أليانس للتأمينات	198010	462356	3561938	8941435	0.362575	0.01768
مؤسسة NCA-Rouiba	130675	310854	2993170	9280393	0.691239	0.02081

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر إستمرارية الأرباح لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي ومؤسسة أليانس للتأمينات ضعيف إلا أنه أكبر من مؤشر إستمرارية الأرباح لمؤسسة صيدال، أما بالنسبة لمؤسسة أن سي أروبية فمؤشر إستمرارية الأرباح (0.691239) يعتبر مؤشر قوي مما يدل على جودة أرباح هذه المؤسسة، أما بالنسبة لمؤشر القدرة التنبؤية فيعتبر مقبول ومتقارب نسبيا في جميع المؤسسات، وعيه نستنتج أن جودة الأرباح للمؤسسات الثلاثة (مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، مؤسسة أليانس للتأمينات، مؤسسة أن سي أروبية) أحسن من جودة أرباح مؤسسة صيدال.

تأكد هذه النتائج ما تم التوصل إليه سابقا، لذا نستنتج أن تطبيق مؤسسة صيدال لمحاسبة القيمة العادلة أثر سلبا على جودة أرباحها وفقا لمؤشر إستمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية، وعليه رغم أهمية تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي لما يتمتع به هذا القياس من قدرة على إظهار معلومات حقيقية عن الوحدة الاقتصادية إلا أن مخاطر المبالغة في تقديراتها قد يؤثر سلبا على جودة الأرباح مما قد يكون دافع للإدارة إلى إستخدام محاسبة القيمة العادلة للتأثير أو التلاعب بالأرباح.

نتائج الدراسة:

تعتبر القيمة العادلة من المفاهيم المحاسبية الحديثة في البيئة المحاسبية الجزائرية، ظهرت نتيجة للتوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي وتزايد الإهتمام بها بإعتبار أن القياس المسند للقيمة العادلة يخلق نوع من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية والتي تعتبر من أهم مكوناتها الأرباح لذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح بالتطبيق على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وهذا بالإعتماد على مدخلين من مداخل قياس جودة الأرباح وهما مدخل الإستمرارية ومدخل القدرة التنبؤية بإعتبارهما الأكثر استعمالا ودلالة، فإستمرارية الأرباح تشير إلى احتمال تكرار الأرباح في المستقبل، بينما تشير القدرة التنبؤية إلى قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– نقل مفهوم القيمة العادلة نظرية المحاسبة إلى أفاق وأطر جديدة وأحدثت تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها خصوصا مع صدور معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13، وعلى الرغم من مزايا القيمة العادلة بإعتبارها نموذج قياس محاسبي متكامل يغني عن بدائل القياس الأخرى إلى أن المبالغة في تقديرها يؤثر على النتائج؛

- القيمة العادلة غير القائمة على أساس أسعار السوق الفعلية غير موثوقة وصعبة التحقق منها، وذلك لأنها تتضمن افتراضات عن المشتريين والبائعين المفترضين تكون عادة غير موجودة، لذا يخضع هذا التقدير لافتراضات إدارية وذاتية المقيم؛
- عدم توفر أسواق جاهزة ونشطة للأصول التي تقوم على معالجتها محاسبة القيمة العادلة، يؤدي إلى لجوء الإدارة إلى التقييم الذاتي الذي يثير بعض المخاوف لدى المستثمرين وأصحاب المصالح من القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة، إنطلاقاً من أن الإدارة تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد بالأرباح أو ما يسمى بإدارة الأرباح؛
- هناك إختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يستخدم البعض إستمرارية الأرباح كمقياس لجودتها يشير البعض الآخر إلى جودة الأرباح من خلال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ولا شك أن المبالغة في التقدير الشخصي للقيمة العادلة يؤدي إلى تضمين الأرباح المعلنة خسائر غير متحققة ويعتبر مؤشر معاكس على جودة الأرباح؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين التقييم وفق القيمة العادلة وجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، ويرجع هذا بالأساس إلى غياب سوق نشطة للأصول مما يؤدي إلى التقييم الذاتي الذي يمكن إستخدامه للتلاعب بالأرباح.

المراجع

1. bourse d'alger. (2020, 03 21). Information financière. Récupéré sur www.cosob.org: <https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs>
2. Bita Mashayekhi, M. B. (2010). The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran. *Asian Journal of Business and Accounting*, 83.
3. Decroix, B. (2015). Analyse de l'impact de l'application de la norme IFRS 13 Etude de cas sur les établissements de crédit systémiques européens. Master en Sciences de gestion. Master en Sciences de gestion, Belgique: Louvain School of Management.
4. Despoina Markou, F. T. (2013). Fair Value Accounting and Earnings Quality. Master Programme in Accounting and Control, 15 ECTS. Business Administration, Sweden: Karlstad Business School.
5. Ernst&Young. (2019, July). Fair value measurement. Financial reporting developments a comprehensive guide. The Global Ernst & Young Organization: EYGM Limited.
6. Mazars. (2012). IFRS 13 « Evaluation de la juste valeur » - L'essentiel de la norme en 40 questions/réponses. France Récupéré sur: https://fre.mazars.com/content/download/112845/19662814/version/file/MAZARS_Cahier_IFRS_13_Juillet_2012.pdf
7. Raymond Chabot, G. T. (2012, Février). IFRS 13, Évaluation de la juste valeur. Bulletin de nouvelles sur les IFRS – Numéro spécial, p. 12.
8. Tkachuk, N. V. (2019). Historical Cost and Fair Value: Advantages, Disadvantages, Application. *Journal of History Culture and Art Research*, 178.
9. إبراهيم, ع. م. (2014). تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 13 في ضوء قواعد الحوكمة. http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%201671/publications/Mona%20Makhraby%20Mohamed%20Ibrahim_3.pdf, 12
10. حمدان, ع. م. (2012, جانفي). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية, المجلد العشرين (العدد الأول), 265-301.

11. حمزة بوسنة. (26 فيفري، 2018). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة - الجزائر.
12. زلوم، ن. ع. (2015). نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 11 (العدد 3)، 625.
13. طارق عبد العال حماد. (2003). المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة . الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
14. علي إبراهيم حسين، آلاء غالب علي. (2018). أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية - دراسة تجريبية في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 03 (العدد 43)، 05.
15. مأمون حمدان، وائل إبراهيم العلقه. (2017). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2015. مجلة جامعة البعث، سورية، المجلد 39 (العدد 66)، 176.
16. مصطفى راشد العبادي. (18-19 ماي، 2010). مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية- دراسة تحليلية مقارنة. الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون"، العدد 7. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
17. منى كامل حمد؛ صفاء أحمد العاني. (2014). المنتدى السنوي الأول (المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق، الأهمية ومتطلبات الإستجابة). قياس جودة الأرباح المحاسبية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية (صفحة 20). بغداد جمهورية العراق: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.